EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصّحافة والإعلام في مصر

التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة

أبريل 2025

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصِّحافة والإعلام في مصر
التقرير الشهري لانتهاكات حرية الصحافة
أبريل 2025

اسم الجهة الناشرة: المرصد المصري للصحافة والإعلام

تاريخ الإصدار: مايو 2025

إعداد وتحرير

عصام ناصر

تدقيق لُغوي

مارسيل نظمي

إخراج فني

سمر صبري

قائمة المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المقدمة	4
2	المنهجية	5
3	تصنيف الانتهاكات	5
4	الملخص	8
5	محاور التقرير	9
6	أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات	10
7	ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات	14
8	ثالثًا: ما تم توثيقه "بأثر رجعي"	21
9	حالات قيد الدراسة والتحقق	23
10	تطورات المجتمع الصحفي	24
11	توصيات	25

المقدمة

الحرية روح الصِّحافة والإعلام، بدونها تصبح المؤسسات الصحفية والإعلامية إما أبواق دعاية، أو مضخة للشائعات. والحرية لا تضمن صِحافة وإعلام فعال وحقيقي فحسب، إنما هي ضمانة لحياة آدمية وآمنة للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، وبغير الحرية تتراجع الصِّحافة والإعلام ويتعرض العاملين/ات فيها للانتهاكات والمضايقات والقيود، وكل ما يهدد استقرارهم، ويجهض طموحاتهم المهنية ويحول بينهم وبين تطوير قدراتهم وتجويد إنتاجهم.

أما العدالة الاجتماعية فهي أساس الحرية؛ فلا حرية لجائع أو لمن كان أمانه الغذائي واستقراره المادي مهددًا؛ فالعدالة هي الضمانة الأولى للحرية وشرطها الأساسي، لذلك كان من الضروري التركيز على كل ما من شأنه ضمان تحقيق أجر عادل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وترسيخ قواعد معروفة ومستقرة تحكم العِلاقة بين إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية، والعاملين/ات بها.

انطلاقًا من تلك القيم، ومن العهدين الدُّوَلِيّ للحقوق المدنية والسياسية، والدُّوَلِيّ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام ما يهدد حرية الصحافة والإعلام، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في المهنة.

في ظل هذا الاهتمام، تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية -شهريًا- تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام، كما تهدف لفهم منطق و أنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، بهدف المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي محققة مسعى التوثيق من ناحية التأريخ، والتغيير والتحسين والإصلاح.

كما يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية، حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر منذ بدأ عام 2013، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

فيمَا يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلًا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

ويستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة أخرى حقوقية، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المنهجية

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي وبناء منهجي واضح، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

مصادر عملية الرصد

الرصد المباشر للأحداث: وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

ما يرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى: ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة.

البحث عبر الأرشيف الرقمي: من خلال ما نُشر في الصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

التوثيق

تتبع المؤسسة نوعين من التوثيق

التوثيق المباشر: يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتوثيق شهاداتهم/ن وما تعرضوا/ن له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن.

التوثيق غير المباشر: يتعذّر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية، مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من ما نُشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المدى الزمني للتقرير

يلتزم التقرير الشهري بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال شهر، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

تصنيف الانتهاكات:

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

1 -أضرار جسدية

التعرّض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2 -أضرار معنوية

قبض: عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي/ة- الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

التعدّي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

3 -أضرار مهنية

منع التغطية الصحفية: منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.

مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نِقابة الصحفيين.

منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.

منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

الفصل التعسّفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي/ة والإعلامي/ة العامل/ة.

حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين، إقليمي أو على مستوى الدولة، من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المو اقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية في مواجهة الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4 -ملاحقة قضائية

أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

5 -أضرار وظيفية وإدارية:

إجراء إداري تأديبي: بإجراء التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6 -أضرار مادية

إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المُختصة.

فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح، والجنح المُستأنفة والجنايات.

الملخص

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة التقارير الدورية التي يصدرها المرصد المصري للصحافة والإعلام، لرصد و اقع حرية الصحافة في مصر، وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والعاملون/ات في المؤسسات الإعلامية، وذلك في إطار التزام المؤسسة بتقديم قراءة منهجية ومنتظمة لحالة الحريات الإعلامية، من منظور مهني وحقوقي مستقل.

ويهدف التقرير إلى دعم جهود التوثيق والمساءلة، وتوفير قاعدة بيانات تحليلية يُمكن الرجوع إليها من قبل الجهات المهنية والحقوقية ذات الصلة، بما في ذلك نقابة الصحفيين، وصنّاع السياسات، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. كما يسعى إلى تسليط الضوء على الاتجاهات العامة التي تُشكّل بيئة العمل الصحفي في مصر، سواء من حيث حرية التغطية، أو الأمان المهني، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بالمجال.

يغطي التقرير الفترة من 1 إلى 30 أبريل 2025، ويعتمد في إعداده على منهجية رصد وتوثيق تستند إلى مصادر متعددة، تشمل: البلاغات المباشرة، الرصد اليومي للمحتوى الصحفي والإعلامي، مقابلات مع ضحايا أو شهود في بعض الحالات، والتحقق من الوقائع وفق معايير مهنية صارمة تتبعها وحدة الرصد والتوثيق في المرصد.

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال شهر أبريل 2025، عدد 129 انتهاكًا، جاء منها 44 انتهاكًا قديمة لكن وثقت حديثًا (بأثر رجعي) فضلًا عن 85 انتهاكًا وثقت في نفس وقت وقوعها:

1 - انتهاك وحيد في فبر اير 2023.
2 - انتهاك وحيد في أكتوبر 2023.
3 - انتهاك وحيد في فبر اير 2024.
4 - عدد 15 انتهاكًا في سبتمبر 2024.
5 -انتهاك وحيد في ديسمبر 2024.
6 - عدد 8 انتهاكات في يناير 2025.
7 - عدد 3 انتهاكات في فبر اير 2025.

بحسب جنس ضحية الانتهاك، نجد أن 15 انتهاكًا منها وقع بحق صحفيين ذكور، في حين وقع انتهاك وحيد بحق صحفية، بينما شهد الشهر وقوع انتهاك بحق مجموعة صحفيين تضم إناث وذكور، وكذلك انتهاك وحيد بحق شخصية اعتبارية، وهي موقع الصفحة الأولى الإخباري الإلكتروني، وأخيرًا شهد الشهر وقوع 68 انتهاكًا وقعوا بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات نعرف عددهم ونجهل نوعهم الاجتماعي (جنس الو اقع عليه/ا الانتهاك).

التوزيع الجغرافي للانتهاكات، يكشف لنا أن محافظة أسيوط شهدت وقوع 58 انتهاكًا بحق مراسلين بالمحافظة بعد منعهم من تغطية زيارة رئيس الحكومة للمحافظة، في المركز الثاني تأتي الانتهاكات التي ارتكبتها جهة يقع مقرها خارج مصر، هذه الجهة هي شبكة الشرق الأوسط للإرسال(MBN) التابعة للوكالة الأميركية للإعلام العالمي(USAGM) ويتبع لها قناة الحرة ومنصة الساحة، وعددها 15 انتهاكًا، في المركز الثالث من حيث عدد الانتهاكات، تأتي محافظة القاهرة التي شهدت وقوع 11 انتهاكًا، أخيرًا محافظة الجيزة التي شهدت وقوع انتهاك وحيد.

من حيث زاوية نوع الانتهاك، نجد أن انتهاك "منع من التغطية الإعلامية" هو الأكثر تكرارًا، بو اقع 58 حالة منع تغطية، وقعت كلها بمحافظة أسيوط، من حيث عدد الانتهاكات، يأتي في المركز الثاني حالات الفصل التعسفي، إذ شهد شهر أبريل وقوع 16 حالة فصل تعسفي، يليه انتهاك تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، إذ شهدنا خلال الشهر وقوع 8

حالات تجديد حبس، وأخيرًا شهدنا في أبريل 2025، وقوع انتهاك وحيد بحق كل فئة من هذه الفئات الثلاث(قرار وقف عن العمل، منع دخول مؤسسة إعلامية، حكم بفرض غرامة مالية).

أما من حيث نوع التوثيق، نجد أن الانتهاكات الـ 85 وثقت بصورة مباشرة، عبر العودة إلى ضحية الانتهاك، أو أحد ذويه المقربين، أو بالاستناد إلى وثيقة رسمية.

توزيع الانتهاكات من زاوية تخصص ضحية الانتهاك، يكشف لنا فئة مراسل صحفي كانت الأكثر عرضة للانتهاكات خلال شهر أبريل، إذ وقع بحق هذه الفئة 60 انتهاكًا، منهم 58 مراسلًا/ة في أسيوط، وعدد 2 مراسل في قناة الحرة، في المركز الثاني نجد عدد 13 انتهاكًا وقع بحق صحفيين/ ات غير محددي التخصص، في المركز الثالث فئة كاتب صحفي، حيث طالها 4 انتهاكات، أما فئتي محرر ومقدم برامج، فقد لحق كل فئة منها 2 انتهاك، ونجد أخيرًا أن فئات (رسام كاريكاتير، مراجع لُغَوي، مدير تحرير، منتج مالتيميديا) نال كل فئة منها انتهاك وحيد.

أخيرًا، يكشف تصنيف الانتهاكات تَبَعًا لجهة عمل القائم بالانتهاك، أن جهة حكومية مصرية ارتكبت 58 انتهاكًا بحق صحفيين/ات مصريين في شهر أبريل، أما ثاني أكثر الكيانات ارتكابًا للانتهاكات بحق الصحفيين المصريين فقد كانت جهة حكومية أجنبية، هي شبكة الشرق الأوسط للإرسال(MBN)، التابعة للوكالة الأميركية للإعلام العالمي(USAGM)، وكانت مسؤولة عن وقوع 15 انتهاكًا، من أصل 85 انتهاكًا، وثقنا جميعهم خلال الشهر، يليها جهات قضائية مصرية، كانت مسؤولة عن 8 انتهاكات، يليها مؤسسات صحفية ارتكبت إداراتها 3 انتهاكات بحق عاملين/ات لديها. وأخيرًا نجد أن جهة مسؤولة عن تنظيم المشهد الصحفي في مصر مسؤولة عن انتهاك وحيد، هذه الجهة هي المجلس الأعلى للإعلام.

محاور التقرير

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن هذا التقرير يتكوّن من 4 محاور، **الأول:** تحليل إحصائي وقراءة متأنية للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، **الثاني:** أبرز التطورات التي شهدها المجتمع الصحفي خلال الشهر، **الثالث:** سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، أما **الخاتمة** تتضمّن عددًا من الاستنتاجات وبعض التوصيات.

أولًا.. التحليل الإحصائي للانتهاكات

شهد شهر أبريل وقوع 85 انتهاكًا، منهم 15 انتهاك وفعوا بحق صحفيين ذكور، بينما وقع انتهاك وحيد بحق صحفيات إناث، فيما شهد الشهر وقوع انتهاك وحيد بحق مؤسسة صحفية، وأخيرًا شهد وقوع 68 انتهاك بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات نعرف عددهم ونجهل نوعهم الاجتماعي (جنس ضحية الانتهاك).

جنس ضحية الانتهاك

1 -جغرافيا الانتهاكات

التوزيع الجغرافي للانتهاكات، يكشف لنا أن محافظة أسيوط شهدت وقوع 58 انتهاكًا بحق مراسلين بالمحافظة بعد منعهم من تغطية زيارة رئيس الحكومة للمحافظة، في المركز الثاني جاءت الانتهاكات التي ارتكبتها جهة يقع مقرها خارج مصر، هذه الجهة هي شبكة الشرق الأوسط للإرسال(MBN)، التابعة للوكالة الأميركية للإعلام العالمي (USAGM) ويتبع لها قناة الحرة ومنصة الساحة، وعددها 15 انتهاكًا، في المركز الثالث من حيث عدد الانتهاكات، تأتي محافظة القاهرة التي شهدت وقوع 11 انتهاكًا، أخيرًا محافظة الجيزة التي شهدت وقوع انتهاك وحيد.

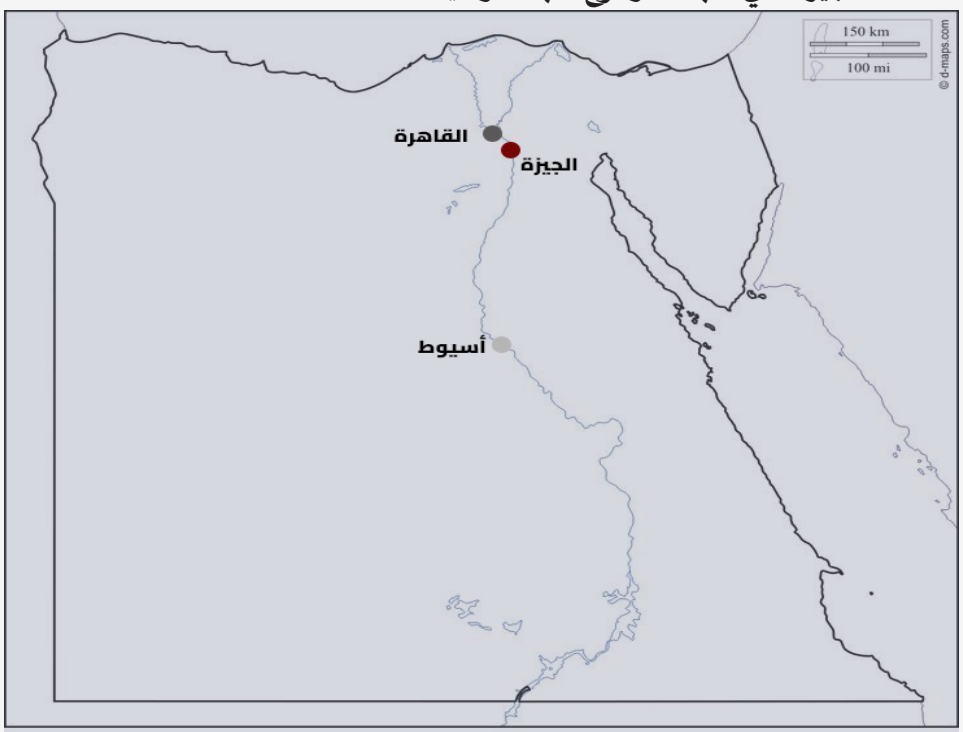

جغرافيا الانتهاكات

أسيوط	58	
خارج مصر	15	
القاهرة	11	
الجيزة	1	

2 -زمن الانتهاكات

أما توزيع الانتهاكات على الزمن، يبين أن الأسبوع الأول شهد وقوع 2 انتهاك فقط، في حين شهد الأسبوع الثاني 76 انتهاكًا، في حين شهد الأسبوع الثالث 6 انتهاكات، فيمَا كان الأسبوع الأخير من الشهر هو الأهدأ إذ شهد وقوع انتهاك وحيد.

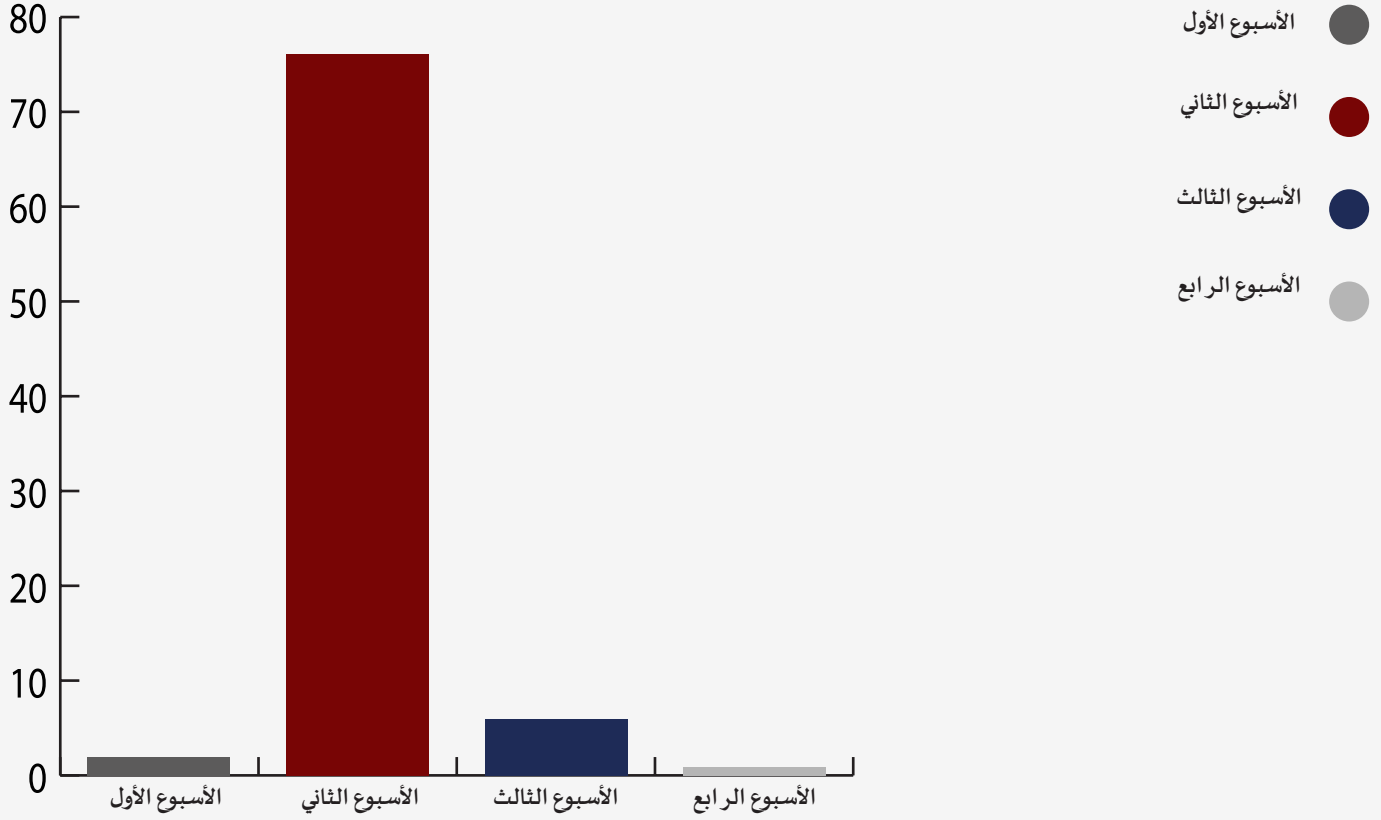

3 -نوع الانتهاك

من زاوية نوع الانتهاك، نجد أن "منع من التغطية الإعلامية" هو الأكثر تكرارًا، بو اقع 58 حالة منع تغطية، وقعت كلها بمحافظة أسيوط، ويأتي في المركز الثاني حالات الفصل التعسفي، إذ شهد شهر أبريل وقوع 16 حالة فصل تعسفي، يليه تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، فخلال الشهر وقعت 8 حالات تجديد حبس، وأخيرًا شهدنا في أبريل 2025، وقوع انتهاك وحيد في كل فئة من هذه الفئات الثلاث: (قراروقف عن العمل، منع دخول مؤسسة إعلامية، حكم بفرض غرامة مالية).

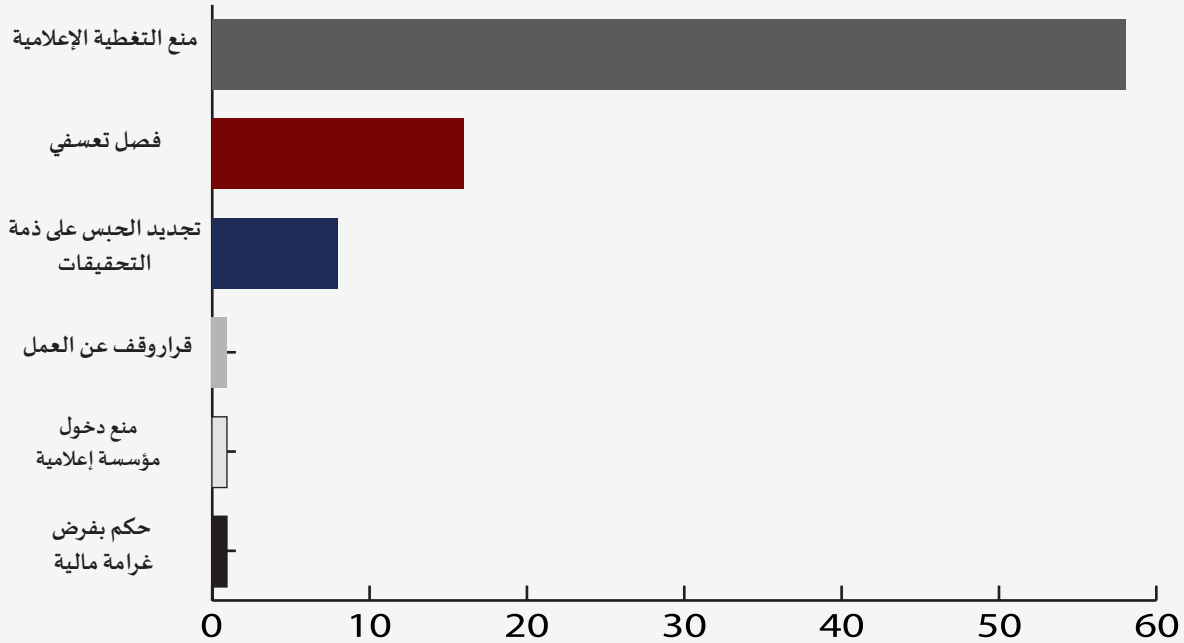

4 -نوع التوثيق

أما من حيث نوع التوثيق، نجد أن الانتهاكات الـ 85 وثقت بصورة مباشرة، عبر العودة إلى ضحية الانتهاك، أو أحد ذويه المقربين، أو بالاستناد إلى وثيقة رسمية.

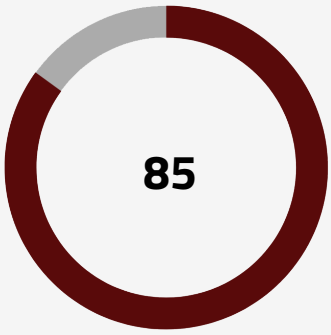

مباشر

5 -تخصص الضحية

توزيع الانتهاكات من زاوية تخصص ضحية الانتهاك، كشف لنا أن فئة مراسل صحفي كانت الأكثر عرضة للانتهاكات خلال شهر أبريل، إذ وقع بحق هذه الفئة 60 انتهاكًا، منهم 58 مراسلًا في أسيوط، وعدد 2 مراسل في قناة الحرة، في المركز الثاني نجد عدد 13 انتهاكًا وقع بحق صحفيين/ ات غير محددي التخصص، في المركز الثالث فئة كاتب صحفي، حيث طالها 4 انتهاكات، أما فئتي محرر ومقدم برامج، فقد لحق كل فئة منها 2 انتهاك، ونجد أخيرًا أن فئات (رسام كاريكاتير، مراجع لُغَوي، مدير تحرير، منتج مالتيميديا) نال كل فئة منها انتهاك وحيد.

تخصص الضحية

6 -نوع جهة عمل المعتدي

أخيرًا، يكشف تصنيف الانتهاكات تَبَعًا لجهة عمل القائم بالانتهاك، أن جهة حكومية مصرية ارتكبت 58 انتهاكًا بحق صحفيين/ات مصريين في شهر أبريل، أما ثاني أكثر الكيانات ارتكابًا للانتهاكات بحق الصحفيين المصريين فقد كانت جهة حكومية أجنبية، هي شبكة الشرق الأوسط للإرسال(MBN)، التابعة للوكالة الأميركية للإعلام العالمي (USAGM) وكانت مسؤولة عن وقوع 15 انتهاكًا، من أصل 85 وثقناهم خلال الشهر، يليها جهات قضائية مصرية، كانت مسؤولة عن 8 انتهاكات، ثم مؤسسات صحفية ارتكبت إداراتها 3 انتهاكات بحق عاملين/ات لديها.

وأخيرًا فإن جهة منوطة بتنظيم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر، تقع على عاتقها مسؤولية انتهاك وحيد، هذه الجهة هي المجلس الأعلى للإعلام.

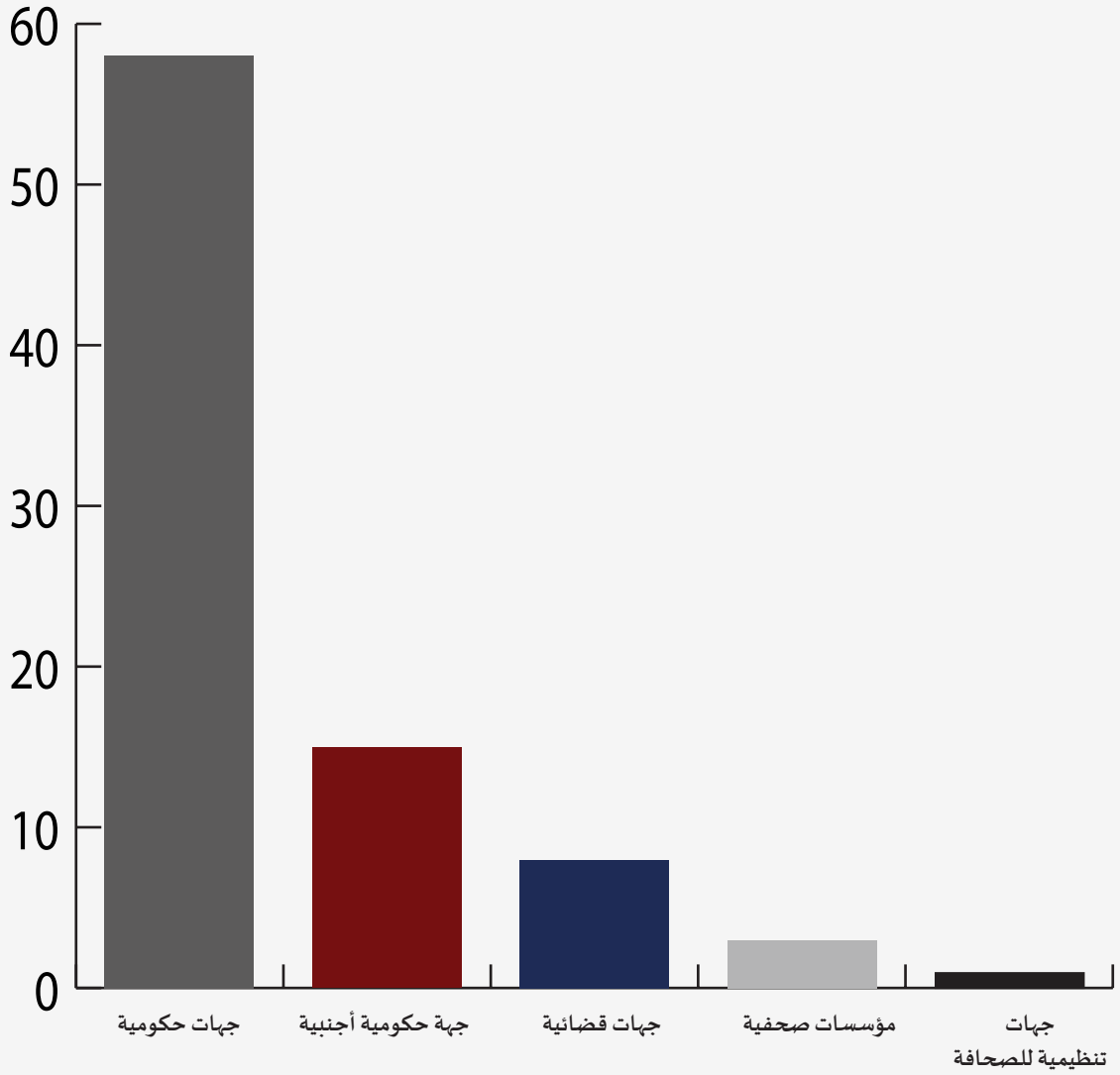

ثانيًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

1. انتهاكات سجلت وقت وقوعها

(أ) الحقوق الاقتصادية

1 - فصل 15 صحفيًا/ة بموقع الساحة وقناة الحرة التابعين لشبكة الشرق الأوسط للإرسال (MBN)

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام 15 حالة فصل، بداية من 12 أبريل 2025، وهو اليوم نفسه الذي راسلت فيه الإدارة صحفييها، وأخبرتهم عبر إيميل موحد، تفيدهم بانتهاء العمل بالمؤسسة في مكتب القاهرة.

تواصل فريق الرصد مع عدد من الصحفيين/ات المفصولين، بعضهم اعتذر عن التوثيق ومعظمهم رفض النشر؛ خوفًا من مضاعفة التأثير السلبي على موقفهم، إلا أنهم أشاروا إلى استمرار سريان عقودهم، وأن الإدارة لم تعطهم أية تفاصيل بخصوص ما حدث.

منصات الحرة والساحة -ولهما مكتب بالقاهرة- وشهدتا حالات الفصل، تتبعان إلى شبكة الشرق الأوسط للإرسال (MBN)، التي تتبع بدورها الوكالة الأميركية للإعلام العالمي (USAGM) ، وهي مؤسسة إعلامية حكومية أميركية.

وبحسب المعلومات التي جمعها المرصد، فإن القرار المفاجئ بوقف أنشطة مكتب القاهرة جاء في سياق تقليصات أوسع أعلنت عنها الشبكة، على خلفية تقليص مخصصات الإنفاق الحكومي في عهد الإدارة الأميركية الجديدة. ورغم أن الكونجرس الأميركي كان قد أقرّ تمويلًا "استمراريًا" لشبكة MBN يمتد حتى 30 سبتمبر 2025، فإن وكالة USAGM قررت وقف التمويل قبل هذا الموعد، وهو ما دفع الشبكة إلى اللجوء للقضاء الأميركي لمقاضاة الوكالة.

2 - الفصل التعسفي لمدير تحرير بموقع الجَمهور

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، واقعة فصل تعسفي، الأحد الموافق 6 أبريل 2025، لمدير تحرير ومشرف محتوى بموقع الجمهور (رفض ذكر اسمه).

قال في مكالمة هاتفية للمرصد: "تواصل معي هاتفيًا أمير ياسين، مدير مكتب محمد رزق، رئيس مجلس إدارة الموقع، قال لي أنتَ مقصر في الشغل.. والإدراة بتقولك شكرًا".

وتابع: "نفيت تقصيري، قُلت: المفروض أمشي بطريقة تليق بي مثل توجيه شكر والحصول على حقوقي من التسوية"، يضيف: لكن "ياسين" رفض التسوية".

.وأكد الصحفي أنه سيتوجه إلى نقابة الصحفيين لتقديم شكوى كما سيتوجه إلى قسم الشرطة لتحرير محضر

وأشار مدير تحرير الجَمهور السابق، إلى أن الإدارة أغلقت المقر القديم منتصف شهر رمضان تقريبًا، وطالبتهم بالعمل "أونلاين"، على حد تعبيره: "لا نعلم عنوان المقر الجديد، وفي انتظار معرفة العنوان بالتفصيل لعمل محضر إثبات حالة بالمنع من العمل".

3 -بسبب نشر تفاصيل قضية فساد... إيقاف صحفي عن العمل ومنعه من دخول مقر عمله في صحيفة العمال

وثّقت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، السبت المو افق 12 أبريل 2025، و اقعة إيقاف صحفي -طلب عدم ذكر اسمه- عن العمل بجريدة العمال، التابعة لاتحاد عمال مصر، ومنعه من دخول مقر عمله بالصحيفة؛ وذلك على خلفية كشفه لقضايا فساد واتهامات بتعسف إداري بالاتحاد.

قال الصحفي في حديثه مع المرصد، إن "رئيس مجلس الإدارة قام بتعيين صحفيين/ات جدد في هيئة التحرير، متعسفًا تجاه الصحفيين/ات القدامى العاملين بالمؤسسة"، وأضاف: "هذا إلى جانب ما كشفته من قضايا فساد تورّط فيها رئيس اتحاد نقابات عمال مصر، والأمين العام للاتحاد، من خلال كتابة تحقيقات استقصائية"، مشيرًا إلى أن هذه القضايا انتهت لاحقًا بتصالح الأطراف المعنية.

وتابع الصحفي الذي شغل عضوية مجلس إدارة الصحيفة سابقًا: "تكفل لي اللو ائح الداخلية الحق بعدم التوقيع عند الحضوروالانصراف، دون أي جزاء إداري -كـ امتيازكوني عضوًا سابقًا في مجلس الإدارة- إلا أن الإدارة الحالية للجريدة تحرمني من هذه الحقوق".

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ أوضح الصحفي أن الفساد امتد لداخل الاتحاد، حين عينَ الأمين العام ابنته بعقد عمل في المؤسسة ومنحها مأمورية مفتوحة، تسمح لها بالبقاء في منزلها، مع استمرار احتسابها ضمن قوة العمل بالجريدة- بحسب قوله.

و أفاد الصحفي بنشره ما توصّل إليه من معلومات حول قضايا الفساد هذه، ما ترتب عليه إيقافه عن العمل في 8 أبريل 2025، ومنعه من دخول مقر الجريدة، ليقدم شكوى رسمية إلى نقابة الصحفيين، عطفًا على ذلك، تقدمه ببلاغ رسمي لإثبات الحالة في قسم شرطة الأزبكية، التابع له مقر الجريدة.

بينما لم تتمكن مؤسسة المرصد من التواصل مع إدارة الجريدة للرد على تلك الو اقعة.

(ب) الحريات الصحفية

4 - توثيق واقعة استبعاد 58 صحفيًا/ة في أسيوط من تغطية زيارة رئيس الوزراء

رصد المرصد المصري للصحافة والإعلام شكاوى متعددة من صحفيين/ات بمحافظة أسيوط، بشأن استبعادهم من تغطية زيارة رئيس مجلس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، التي جرت يوم الخميس 10 أبريل 2025، دون تقديم أسباب واضحة، في مخالفة صريحة للأعراف المهنية المتّبعة في مثل هذه الفعاليات الحكومية. وتأتي هذه الواقعة في وقت تتصاعد فيه المخاوف من تهميش الصِّحافة المحلية و إقصائها من متابعة الشأن العام وتغطية أنشطة المسؤولين التنفيذيين.

وصرّح وائل سمير، الصحفي بجريدة الأهرام المسائي ورئيس اللجنة النقابية للصحفيين بأسيوط، أن الزيارة نُفّذت دون توجيه أي دعوات للصحفيين المحليين، على خلاف ما جرت عليه العادة في زيارات سابقة، حين كان المكتب الإعلامي لمحافظة أسيوط ينسق مع اللجنة النقابية ويوفّر جدول الفعاليات مسبقًا. وأوضح أن عدد الصحفيين المتضررين بلغ 58 صحفيًا وصحفية، من بينهم 28 عضوًا مقيدًا/ة بالنقابة.

وأضاف سمير أن المستشار الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء أبلغ الصحفيين/ات بأن التغطية ستُنفذ بواسطة فريق إعلامي قادم من خارج المحافظة، ما أثار استياء الصحفيين المحليين، ودفع بعضهم لمحاولة التغطية ميدانيًا رغم غياب أي تنسيق رسمي.

كما أفاد أحد الصحفيين بأسيوط -رفض ذكر اسمه- أن التغطية اقتصرت على صحفيين قادمين من العاصمة برفقة رئيس الوزراء، دون أي مشاركة من ممثلي الصِّحافة المحلية، وهو ما يُعد سابقة خطيرة في تعامل الجهات الرسمية مع الإعلاميين بالمحافظات.

وفي سياق متصل، تقدّم النائب علاء سليمان، عضو مجلس النواب عن محافظة أسيوط، ببيان عاجل إلى رئيس المجلس، المستشار الدكتور حنفي جبالي، موجّه إلى رئيس الوزراء، بشأن استبعاد نواب وشيوخ المحافظة من اللقاءات الرسمية خلال الزيارة. وقال في بيانه: "تشهد محافظة أسيوط زيارة لرئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، ورغم ذلك لم يتم دعوة أعضاء مجلسي النواب والشيوخ للقاء رسمي لعرض مشكلات المواطنين"، مضيفًا: "وكذلك لم تُوجَّه أي دعوة للصحفيين المحليين، رغم أن النواب والصحفيين معًا يُمثلون مرآة حقيقية للرأي العام".

5 - فرض غرامة مالية على موقع "الصفحة الأولى" الإخباري

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 17 أبريل 2025، و اقعة فرض غرامة مالية قدرها 50 ألف جنيه، على موقع "الصفحة الأولى" الإخباري، بعد التحقيق في الشكوى المقدمة إلى المجلس من جامعة "نيو جيزة" بحق الموقع.

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام مع رئيس تحرير الموقع، الصحفي محمود الضبع، للوقوف على خلفيات القرار والموقف منه. في حديثه لنا، قال محمود الضبع إن "العقوبة جاءت بسبب شكوى تقدّمت بها جامعة نيو جيزة ضد الموقع، مُعربًا عن تعجبه من العقوبة، خاصةً وأن الموضوع المنشور[1] لم يتضمّن أية مخالفات".

1-أنظر المنشور موضوع الشكوى على الرابط التالي: حالة نيو جيزة

وأضاف أن التقرير هو إعادة نشر بيان صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يتحدّث عن تقييم باسم (كيو إس) للجامعات حول العالم، صادر عن مؤسسة بريطانية، يستند في تقييمه إلى معيار "عدد التخصصات التي تتضمّنها مناهج الجامعة وكلياتها".

فيمَا اكتفت "الصفحة الأولى" بإضافة تعليق، بالجامعات المصرية التي لم يتطرّق إليها التقييم، ومنها جامعة نيو جيزة، وعليه تقدّمت جامعة نيو جيزة بشكوى إلى المجلس الأعلى للإعلام يتهم موقع الصفحة الأولى بالتشهير، ومن ثم تم الاستدعاء إلى التحقيق في المجلس.

وشدد رئيس التحرير الصفحة الأولى، على أن إدارة الموقع ستتظلّم ضد القرار، متخذة كل الخطوات التي يكفلها المجلس، خاصةً وأن التقرير المنشور لا يتضمّن أي تشهير، بل -بحسب قوله- هو "مجرّد نشر لبيان وزارة التعليم العالي، وعليه تعليق تضمّن أسماء بعض الجامعات التي لم يشملها التقرير".

وتابع: "لم نطلع على أكواد المجلس الأعلى للإعلام، ولم يرسلها لنا، لكننا نقدّم رؤيتنا للأمور، ونترك للمجلس الحكم، ونستعين بكل الخطوات التي يتيحها لنا المجلس للتظلم على قراراته".

كما أفاد رئيس تحرير الصفحة الأولى، أن المجلس الأعلى للإعلام عادةً ما يستدعي الممثل القانوني للموقع إلى النقاش، حول مواد صحفية تم نشرها.

في السياق ذاته، أصدر المجلس الأعلى للإعلام، في 20 أبريل 2025، بيانًا، أعلن فيه عِدة قرارات اتخذت خلال اجتماع المجلس المنعقد في 16 أبريل 2025.

ومنها "توقيع غرامة قدرها 25 ألف جنيه على موقع "الصفحة الأولى" بسبب التشهير بأحد المطاعم في محتوى إخباري نُشر بالموقع، مع إلزامه بحذف المحتوى محل المخالفة".

من ثم أعاد المرصد المصري للصحافة والإعلام التواصل مع رئيس تحرير موقع الصفحة الأولى، محمود الضبع، الذي قال إن "القرار صادر بحق مادة صحفية تم نشرها يوم 6 مارس، ويوم 26 مارس 2025، واستُدعينا للتحقيق بشأنها".

وأعرب "الضبع" عن استيائه الشديد من القرار الذي وصفه بـ"الغريب"، خاصةً أنه جاء بعد استجابة الموقع لتوصيات الأعلى للإعلام، بحذف الأسماء المذكورة، واستبدالها بالحروف الأولى، وحذف اللوجو الموجود في الخبر.

واختتم قائلًا: "بأي معنى نُتهم بالتشهير والابتزاز، في حين أن المواد المنشورة استندت إلى أوراق رسمية صادرة عن النيابة العامة".

(ج) العدالة الجنائية

6 - تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة 45 يومًا

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، في 15 أبريل 2025، تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن دولة عليا، والتي يواجه فيها اتهامات: الانضمام إلى جماعة إرهابية، نشر أخبار وبيانات كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

ومثل المتهم من محبسه بسجن وادي النطرون عبر شاشة الفيديو كونفرانس، وطلب الحديث مع رئيس المحكمة، وهو ما قوبل بالرفض بدعوى كثرة المتهمين وعدم إرهاق المحكمة.

وطلب الدفاع الحاضر معه إخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة، واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها في المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

7 - تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا 45 يومًا

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، في 15 أبريل 2025، تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن دولة عليا، التي يواجه فيها اتهامات الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

ومثل المتهم من محبسه بسجن بدر عبر شاشة الفيديو كونفرانس، وطلب الحديث مع رئيس المحكمة، وهو ما قوبل بالرفض بدعوى كثرة المتهمين، وعدم إرهاق المحكمة.

وطلب الدفاع الحاضر معه إخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها في المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

8 - تجديد حبس رسام الكاريكاتير أشرف عمر 45 يومًا

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، في 15 أبريل 2025، تجديد حبس الصحفي أشرف عمر لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن دولة عليا، التي يواجه فيها اتهامات: الانضمام إلى جماعة إرهابية، نشر أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

مثل المتهم من محبسه بسجن العاشر 6 عبر شاشة الفيديو كونفرانس، وطلب الدفاع الحاضر معه إخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة، واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها في المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

9 - تجديد حبس الصحفي أحمد بيومي 45 يومًا

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، في 15 أبريل 2025، تجديد حبس الصحفي بموقع إرم نيوز أحمد بيومي، لمدة 45 يومًا على ذمة تحقيقات القضية رقم 5054 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا.

يواجه الصحفي اتهامات: الانضمام إلى جماعة إرهابية، وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب.

وانعقدت الجَلسة من خلال تقنية الفيديو كونفرانس بظهور الصحفي عبر الشاشة من داخل محبسه، بسجن برج العرب (2)، وتواجد المحامين داخل القاعة المخصصة لنظر التجديد بمحكمة بدر، وطلبوا إخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة.

10 - تجديد حبس الصحفي أحمد سراج مرتين في شهر واحد

في 6 أبريل 2025، تم تجديد حبس الصحفي أحمد سراج مدة ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 7 لسنة ٢٠٢٥ أمن دولة عليا، التي يواجه فيها اتهامات "الانضمام إلى جماعة إرهابية، نشر أخبار وبيانات كاذبة، وارتكاب جريمة من جرائم التمويل، واستخدام موقع ذات مصر في ارتكاب جريمة نشر أخبار كاذبة".

وفي 20 أبريل 2025، أعادت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس "سراج" مجددًا على ذمة التحقيقات.

أوضح الصحفي أثناء تجديد حبسه أمام النيابة أنه حصل خلال فترة احتجازه على جائزة في اليونان عن تأليفه لمسرحية تمت ترجمتها إلى اللغة اليونانية. كما أشار إلى أنه عمل سابقًا كمستشار لتطوير المحتوى الإلكتروني لدى النائب العام السعودي، وأضاف أنه خلال فترة حكم جماعة الإخوان، شارك مع عدد من زملائه في مسيرة احتجاجية ضد حكم الجماعة، مما يُضعف الاتهام الموجَّه إليه بالمشاركة في جماعة إرهابية.

وكانت نيابة أمن الدولة قد حققت مع الصحفي بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٢٥ بعد إلقاء القبض على المتهم أثناء خروجه من أحد المدارس بعد انتهاء عمله كمعلم لغة عربية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٢٥ و اقتياده إلى جهة غير معلومة _ على خلفية قيامه بإجراء حوار صحفي نشر على موقع ذات مصر الإخباري، مع الدكتورة ندى مغيث، زوجة رسام الكاريكاتير أشرف عمر، حول واقعة القبض على زوجها من منزلهما.

11 - تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب 45 يومًا

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، المنعقدة في سجن العاشر من رمضان بتاريخ 8 أبريل، تجديد حبس الكاتب الصحفي محمد سعد خطاب، 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 2063 لسنة 2023 حصر أمن دولة عليا، ويواجه فيها اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو كونفرانس، وظهر الصحفي على الشاشة من محبسه، وطلب الحديث إلى المحكمة التي قبلت طلبه، فقال إن "القافلة الطبية المسؤولة عن إجراء كشوف دورية على النزلاء صرحت له بإجراء عملية بالقلب"، موضحًا أنه يعاني من أمراض مزمنة أخرى كالضغط، والسكري، والتهاب الغضاريف والمفاصل، فيمَا أكدت له المحكمة حقه في تقديم طلب بإجراء أي عملية يحتاجها، و أفاد بأنه محبوس منذ أغسطس سنة 2023 بسبب منشور عبر منصات التواصل الاجتماعي، وكلام صرح به، مطالبًا بإخلاء سبيله خاصة أن عمره تخطى السبعون عامًا، ما يضاعف من أزمته مع الحبس.

وطالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه الهيئة الموقرة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، حيث أن للمتهم محل سكن ثابت ومعلوم لدى جهات التحقيق ولا يخشى عليه من الهرب أو منه بالعبث بالأدلة.

12 - تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح 45 يومًا

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في 22 أبريل 2025، تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح، 45 يومًا، على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1282 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا، ويواجه فيها اتهامات بالانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وارتكاب جريمة من جرائم التمويل.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو كونفرنس، وطلب الدفاع الحاضر مع الصحفي إخلاء سبيله بأي ضمان تراه هيئة المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، واحتياطيًا أعمال أحد التدابير الاحترازية المنصوص عليها في المادة ٢٠١ من قانون الإجراءات الجنائية.

ثالثًا: ما تم توثيقه "بأثر رجعي"

1 - في سبتمبر 2024... فصل 15 صحفيًا/ة بموقع الساحة وقناة الحرة التابعين لشبكة الشرق الأوسط للإرسال (MBN)

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، و اقعة فصل 15 صحفيًا/ة من مكتب القاهرة التابع لشبكة MBN. الصحفيين/ات والإعلاميين/ات المفصولين يعملون في قناة الحرة، ومنصة الساحة التابعتان لشبكة الشرق الأوسط للإرسال(MBN)، التي تتبع بدورها الوكالة الأميركية للإعلام العالمي(USAGM)، وهي مؤسسة إعلامية حكومية أميركية.

جاءت قرارات الفصل في سياق تقليصات أوسع أعلنت عنها الشبكة MBN ، على خلفية تقليص مخصصات الإنفاق الحكومي في عهد الإدارة الأميركية الجديدة. ورغم أن الكونجرس الأميركي كان قد أقرّ تمويلًا "استمراريًا" لشبكة يمتد حتى 30 سبتمبر 2025، فإن وكالة USAGM قررت وقف التمويل قبل هذا الموعد، وهو ما دفع الشبكة إلى اللجوء للقضاء الأميركي لمقاضاة الوكالة.

2 - توثيق 26 حالة انتهاك بموقع الجمهور الإخباري

شهد موقع الجَمهور الصحفي، وقوع 26 حالة انتهاك، توزعت كالتالي: (حالة حجب حقوق مالية في فبراير 2023، وحالة حجب حقوق مالية في أكتوبر 2023، وحالة تعسف بحق صحفي في ديسمبر 2024، وعدد 8 انتهاكات تراوحت بين (منع دخول مؤسسة إعلامية، تعسف داخل المؤسسة، قرار وقف عن العمل، قرار حجب حقوق مالية، قرار فصل تعسفي) في يناير 2025، وعدد 2 حالة حجب حقوق مالية في فبراير 2025، وحالة تعسف داخل مقر الموقع بحق صحفي/ة في الشهر نفسه، وأخيرًا عدد 12 انتهاكًا في مارس 2025، دارت بين (فصل تعسفي، حجب حقوق مالية، تعسف داخل مقر الموقع).

وسبق أن نشر المرصد المصري تقريرًا استعرض فيه الانتهاكات التي شهدتها المؤسسة بعنوان "الجَمهور يغلق أبوابه في وجه صحفييه.. حالات فصل تعسفي وحجب حقوق مالية" وبخلاف استعراض الانتهاكات، تم رصد شهادات من داخل المؤسسة عما حدث والسياقات التي قادت إلى الوقائع.

جدير بالذكر أن موقع الجَمهور تأسس منذ قرابة عامين، وعدد الصحفيين/ات بالموقع الذين يمتلكون عقود عمل لا يتعدون أصابع اليد، مقارنة بأغلبية كاسحة بالموقع ليس لهم عقود عمل أو أية ضمانات تأمينية أو غيرها، وذلك وفقًا لما جاء في الشهادات للمرصد، كما تفاقمت الانتهاكات التي وقعت بحق العاملين/ات بصورة غير مسبوقة عقب تغيير هيئة التحرير بالموقع نهاية 2024.

وجاءت في ظل غياب لوائح داخلية واضحة للعمل، ودون اتباع أي مسار قانوني أو إداري سليم، وهو ما يفضح نمطًا ممنهجًا من التلاعب بعقود العمل، والحقوق القانونية للصحفيين داخل المؤسسة. غير أن رئيس التحرير الحالي للموقع، نفى كل ذلك جملة وتفصيلًا في شهادته للمرصد.

3 - فصل تعسفي للصحفية صفاء الكوربيجي من مجلة الإذاعة والتلفزيون

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأحد 13 أبريل 2025، فصل الصحفية صفاء الكوربيجي تعسفيًا من عملها بمجلة الإذاعة والتلفزيون التابعة لـ"ماسبيرو".

وقالت الكوربيجي في شهادتها للمرصد، إنها بدأت العمل بالمجلة في 2005 كمتدربة، قبل أن تُعيّن رسميًا في 2010. وأوضحت أنها عملت تحت رئاسة تحرير الراحل ياسر رزق حتى 2011، ثم تحت قيادة الصحفي خالد حنفي، الذي اتهمته بالتعنت تجاهها، وحرمانها من مستحقاتها المالية باستثناء المرتب الأساسي، مشيرة إلى أنه حجب عنها الحوافز والمكافآت وبدلات أخرى، رغم تقديمها "عملًا جيدًا للغاية"- حسب وصفها- ما دفعها لتقديم شكوى ضده إلى شؤون العاملين عام 2020.

وأشارت الكوربيجي إلى أن رئيس التحرير تقدم بشكوى ضدها في مارس 2022 بدعوى انقطاعها عن العمل خلال شهري يناير وفبراير، وهو ما ترتب عليه صدور قرار من الشؤون القانونية، برئاسة أحمد طه، بفصلها عن العمل.

و أفادت الصحفية بأنها أُلقي القبض عليها في 21 أبريل 2021، على خلفية نشرها فيديوهات تتضمن وقائع فساد داخل ماسبيرو، وفقًا لروايتها، قبل أن تُفرج عنها السلطات في 7 فبراير 2024.

وأضافت أن إدارة شؤون العاملين سلمتها قرار الفصل عقب خروجها من السجن، بحضور دعاء النجار، رئيس لجنة المرأة بنقابة الصحفيين، التي لاحظت –بحسب الشهادة– تردد رئيس التحرير في تسليم القرار.

وأكدت الكوربيجي أنها حصلت لاحقًا على مستند من البنك الأهلي يثبت تقاضيها لراتبها خلال فترة الغياب محل الادعاء، كما تواصلت مع الهيئة الوطنية للصحافة – آنذاك برئاسة حسين زين– دون جدوى. وأشارت إلى أن نقابة الصحفيين عرضت قضيتها على الرئيس الحالي للهيئة أحمد المسلماني، والذي أبلغها بإمكانية عودتها إلى العمل فقط بعد الحصول على حكم قضائي.

حالات قيد الدراسة والتحقق

(1)حالة أحد المطاعم

في السياق ذاته، أصدر المجلس الأعلى للإعلام، في 20 أبريل 2025، بيانًا، أعلن فيه أن المجلس أصدر عدة قرارات، في اجتماعه المنعقد 16 أبريل 2025، وذكر البيان منها "توقيع غرامة قدرها 25 ألف جنيه على موقع «الصفحة الأولى» عما ثبت في حقه من التشهير بأحد المطاعم في محتوى إخباري نشر من خلال الموقع، مع إلزامه بحذف المحتوى محل المخالفة".

من ثم أعاد المرصد المصري للصحافة والإعلام التواصل مع رئيس تحرير موقع الصفحة الأولى، محمود الضبع، الذي قال إن القرار صادر بحق مادة صحفية نشرناها على حلقتين، يوم 6 مارس، ويوم 26 مارس 2025، تناولت قضية دفع صاحب مطعم رشوة لعدم تحرير مخالفات للمنتجات الغذائية، واستدعينا للتحقيق بشأنها.

وقد أعرب محمود الضبع عن استياءه الشديد من القرار الذي وصفه بالغرابة؛ خاصة أن القرار جاء بعد استجابة الموقع لتوصيات الأعلى للإعلام، بحذف الأسماء المذكورة، واستبدالها بالحروف الأولى، وحذف اللوجو الموجود في الخبر. وأضاف: "بأي معنى نتُهم بالتشهير والابتزاز، في حين أن المواد المنشورة استندت إلى أوراق رسمية صادرة عن النيابة العامة".

تطورات المجتمع الصحفي

نرصد في هذه المساحة أبرز التطورات[1] التي شهدها المجتمع الصحفي، مع تركيز خاص على نشاط الجهات المعنية بتنظيم الصِّحافة والإعلام في مصر.

وكانت أبرز التطورات في شهر أبريل، ترقب المجتمع الصحفي لانتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين وفي هذا الشأن:
دعا مجلس نقابة الصحفيين الصحفيين المقيدين في جدول المشتغلين إلى الاجتماع العادي للجمعية العمومية للنقابة، الجمعة 7 مارس 2025، لكن لعدم اكتمال النصاب القانوني للانعقاد تقرر تأجيل الجمعية العمومية إلى 21 مارس 2025.

في مارس لم يكتمل النصاب القانوني، وعليه تقرر تأجيل الجمعية حتى 4 أبريل 2025، وهو التاريخ الذي شهد انعقاد الجمعية بالفعل، تنظيم انتخابات التجديد النصفي لمجلس النقابة.

نشير إلى أن انعقاد الجمعية يستلزم حضور نصف عدد الأعضاء المشتغلين على الأقل، طبقًا للمادة «35» من قانون النقابة رقم 76 لسنة 1970م .

1- رصد نشاطات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر يكون بالعودة إلى الحسابات الرسمية لهذه الجهات على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، بسبب حرص هذه الجهات على تحديث نشاطاتها على حساباتها بالفيس بوك.

توصيات

في ضوء ما سبق من ملامح رصدناها للمشهد الصحفي والإعلامي في مصر، خلال شهر أبريل 2025، نطرح التوصيات الآتية:

وقف جميع أشكال التضييق التي تستهدف الصحفيين/ات، وتقيد من قدرتهم على الحركة والتغطية. مع ضمان حرية النشر والتعبير بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، دون رِقابة مسبقة أو قيود غير مبررة. وكذلك التحقيق في جميع حالات الانتهاك الموثقة، مع ضمان محاسبة المسؤولين عنها وعدم الإفلات من العقاب، مع العمل على إيجاد بيئة تشريعية تُتيح حرية الرأي والتعبير وفقًا للمعايير الدولية.

كذلك إلزام المؤسسات الإعلامية بسداد الأجور في مواعيدها، ومنع أي تسويف في دفع المستحقّات، مع توفير تأمين صحي شامل وتأمين ضد مخاطر العمل للصحفيين/ات، وإقرار عقود عمل عادلة وواضحة تحفظ حقوق الصحفيين وتمنحهم الاستقرار المهني والاجتماعي. وكذلك ضرورة تحسين الظروف الاقتصادية للصحفيين عبر وضع حد أدنى للأجور يضمن حياة كريمة للعاملين/ات في القطاع الإعلامي، وتقديم تسهيلات مالية وإعانات للصحفيين المستقلين/ات لمساعدتهم في مواجهة التحديات الاقتصادية.

أخيرًا، ضرورة حماية الصحفيين من الفصل التعسفي، مع توفير تعويض عادل وسريع في حال ثبوت الفصل التعسفي، لضمان الكرامة المهنية والاستقرار الاقتصادي للصحفي/ة.

حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام بكافة الحقوق المتعلقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلاً. يُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته. ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية. يمثل أي استخدام غير مصرّح به انتهاكًا لحقوق النشر وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

www.eojm.org
info@eojm.org
01557774094
EOJM
EOJM

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org